"تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا"

إعداد: د. نجاة عبد القادر عبد الله
DrNagat2008@gmail.com
كلية التربية–جامعة بنغازي

الملخص

يلعب التعليم التقني والمهني دوراً استراتيجياً في دفع عجلة التنمية والتقدم في أي مجتمع يتطلع إلى المستقبل ،الأمر الذي يفرض على هذا النوع من التعليم التركيز والدعم المالي والبشري وذلك لدوره المهم في تزويد المجتمع بالطاقات والقدرات البشرية المؤهلة تأهيلاً تقنياً ومهنياً عالياً في مختلف المجالات الاقتصادية والصناعية والخدمية والإنتاجية ، ولضمان هذا الدور المهم لابد من تطوير التعليم التقني والمهني والنهوض به ، و ليس الغرض من التطوير إدخال التحسينات على المناهج وإعداد المعلم وإصلاح البِنى التحتية فحسب ولكن الغرض الاسمى هو خلق نظام تعليمي تقني مهني ذى كفاءة ونوعية وجودة عالية يعمل على تحسين القدرات البشرية لتواكب المستجدات العالمية وتلبي احتياجات المجتمع التنموية.

وبناءً عليه فإن الدراسة الحالية تسعى الى وضع تصور مقترح لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا، حيث قامت الباحثة بدراسة هذا الموضوع على النحو الآتي:-

1) مفهوم التعليم التقني و المهني وأهميته وأهدافه .
2) واقع التعليم التقني و المهني في ليبيا و الصعوبات والمشكلات التي تعترضه.
3) استعراض التجارب المحلية والعربية والإقليمية التي تناولت موضوع التعليم التقني والمهني.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم التقني والمهني وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها :

1. تدنّي مستوي الكفاءة الخارجية والداخلية لبرامج التعليم التقني والمهني في ليبيا وعدم ارتباطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. إحجام الطلاب عن الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني ويرجع ذلك إلي النظرة الدونية للتعليم التقني والمهني حيث يربط الناس هذا النوع من التعليم بالحرف اليدوية.
3. عدم إسهام معظم مؤسسات الإنتاج بالقطاع الخاص في تمويل برامج التعليم التقني و المهني وتردد معظمها في استخدام خريجي مؤسسات التعليم التقني والمهني و تفضيل العمالة الوافدة لأسباب تتعلق بالنوعية أو مستوى الأجور .
4. قلة عدد المعلمين والمدربين الوطنيين في المعاهد والكليات والمراكز التابعة للتعليم التقني والمهني واعتمادها بنسب عالية على المعلمين والمدربين الوافدين من بعض الأقطار العربية.
5. تدني البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني والمهني وافتقارها للشروط والمواصفات العالمية
6. عدم توافر المعلومات والبيانات المتعلقة باحتياجات سوق العمل الليبي وكذلك المعلومات المتعلقة بأعداد الخريجين وتخصصاتهم وعدم حصر الإمكانيات الوطنية وموارد المؤسسة التابعة للتعليم التقني والمهني.
7. تدني مستوى الجودة في مؤسسات التعليم التقني و المهني في ليبيا وعدم وجود برامج فعلية لضمان الجودة .
8. تعدد جهات الإشراف على مؤسسات التعليم التقني والمهني في ليبيا حيث تشرف وزارتان على التعليم التقني والمهني في ليبيا دون تنسيق حقيقي أو تعاون يذكر بينهما

وبناءً على النتائج وضعت الباحثة تصوراً نظرياً لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا تكون من ثمانية أهداف يتبع كل هدف آليات تحقيقه كما قامت الباحثة بعرض أهم المعوقات التي قد تواجه تنفيذ التصور المقترح .

"A Proposal for the Development of Technical and Vocational Education in Libya"

Prepared by: Dr. Najat Abdulqader Abdullah

DrNagat2008@gmail.com

Faculty of Education - Benghazi University

Abstract

Technical and vocational education plays a strategic role in the development and progress of any society looking to the future ,which requires focus, financial and human support for its important role in providing the highly qualified technical capabilities in the various economic, industrial, and service fields.

In order to ensure this important role, technical and vocational education must be developed . The purpose of the development is not only to improve the curricula, prepare the teacher, and rehabilitate the infrastructure, but the main purpose is to create a professional technical education system with an efficiency, quality that improves human capabilities to meet global and local development.

Accordingly, this study aims to develop a proposed vision for the development of technical and vocational education in Libya, where the researcher studied this subject through the following topics:

1) The concept of technical and vocational education , and its importance and objectives.

2) The reality of technical and vocational education in Libya, and its difficulties and problems .

3) Review of local, Arab and regional studies on technical and vocational education.

The researcher used the descriptive approach in order to analysis of literature and previous studies that dealt with the subject of technical, and vocational education. The study concluded with a set of results and developed a theoretical perspective for the development of technical and vocational education in Libya

المقدمة

يعد التعليم بصفة عامة من أهم النظم الاجتماعية ، لما يلقى على عاتقة من أعباء تتمثل في بناء الإنسان المتطور القادر على الإسهام بشكل مباشر في دفع مسيرة العمل و الإنتاج بوصفه استثماراً طويل الأمد لرأس المال البشرى الذي يمكن المجتمع من استثمار جميع إمكاناته الاقتصادية و الاجتماعية " ويمثل التعليم التقني و المهني جزءاً رئيسيا من التعليم و يشكل أساسا للحركة التربوية المعاصرة فمن خلاله يمكن المجتمع المعاصر من تنمية موارده البشرية تنمية تتفق مع مطالبه وحاجاته على هيأة برامج مكثفة لتخطيط القوي العاملة وهذه البرامج جزء من برامج التنمية الشامل لا يمكن أغفاله (الخطيب : 25:1995) ويمثل التعليم التقني و المهني مصدراً أساسيا من مصادر توفير العمالة الماهرة الفنية المدربة لمختلف القطاعات لمواجهة طموحات المجتمع الذي نعيش فيه وهي زيادة الإنتاج و تنمية القدرة على مسايرة التطور التكنولوجي ومواجهة التغيرات السياسية و الاجتماعية و الثقافية والعلمية و الاقتصادية إلى قصور نظم التعليم في العالم كله عن الاستجابة لحاجات الأفراد و الشعوب وهذا يقتضي بذل جهود كبيرة لإصلاح التعليم وتطويره.

وبالرغم أن الدول العربية مجتمعه تتفق على أهمية إعداد الكوادر البشرية في مختلف المجالات التي تتطلبها التنمية فإن السياسيات التي تتبعها لم ترتق إلي المستوى المطلوب من حيث التطبيق وتفتقر إلى الجدية في تنفيذ خطط واستراتيجيات واضحة لاكتساب العلوم و التقنية وما تتطلبه من تطبيق و تطوير ، لذلك فإن إعادة النظر في البرامج التعليمية و التدريبية وفق التطورات العالمية و التقنية أصبح واجبا استراتيجيا يجب التخطيط له بشكل دقيق وتعميق الحوار حوله على كافة المستويات لرسم سياسات تعليمية فاعلة وصولاً إلى برامج محددة قابلة للتنفيذ.

ومن هنا تأتي أهمية تطوير التعليم التقني المهني في عصر يتسم بالانفجار المعرفي و الثورة العلمية التكنولوجية التي أدت إلي تغيرات في طبيعة المهن في سوق العمل و تدفق طلابي كبيرة مما يستدعي عقد المؤتمرات وإجراء البحوث لتقديم التوصيات والمقترحات للعمل على حل مشكلاته وتطويره وإعادة هيكليته (البنك الدولي : 2010 :25-23) .

مشكلة الدراسة :

لقد أصبحت قضية تطوير التعليم التقني المهني و تحسين مستوى الاستخدام التكنولوجي ورفع مستوى كفاية المؤسسات التابعة للتعليم التقني و المهني والتحكم في أعداد الطلبة وحسن استثمارهم من القضايا الرئيسية المثارة في عالمنا المعاصر استجابة للتحديات و التغير التكنولوجي السريع و تدفق المعرفة نتيجة للتقدم العلمي وتطبيقات استخدام التكنولوجيا .

" إن الحديث عن تطوير التعليم التقني في ليبيا لا يختلف فيه اثنان فهو ينطوي على الرغبة في إرساء دعائم التطور و التحديث المستمر وتوفير مقومات الإبداع و الابتكار العلمي التي تحتاجها المنظومة التعليمة في ليبيا " (فرحات وآخرون : 2014: 98).

ولا ريب أن النظام التعليم التقني و المهني يواجه تحديات تتعلق في مقدرته على تطوير مصادره البشرية و المادية ومناهجه وأنظمته بما يتناسب و التغيرات الكبيرة الحاصلة نتيجة الثورة التكنولوجية ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بوضع خطط و إستراتيجيات تطويرية لتحديث هذا التعليم و النهوض به .

كل ذلك أفضى إلى مشكلة الدراسة المتمثلة في دراسة واقع التعليم التقني والمهني وتحليله في ليبيا من أجل وضع تصور مقترح لتطويره وذلك من خلال تناول الدراسة للمحاور الآتية :

1) تشخيص واقع التعليم التقني والمهني في ليبيا والمشاكل التي تعترضه.
3) استعراض الدراسات المحلية والعربية والاقليمية التي تناولت موضوع التعليم التقني والمهني لاستخلاص مقترحات لتطوير التعليم التقني والمهني في ليبيا.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تشخيص واقع التعليم التقني المهني في ليبيا والتعرف عن أهم المشكلات و الصعوبات التي تواجهه .
2. الوصول إلى أبرز المقترحات لوصع تصور لتطوير التعليم التقني المهني في ليبيا.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة التي ستوفرها لعدد من الجهات ذات العلاقة بالتعليم التقني و المهني في ليبيا ومنها :

1. مؤسسات التعليم التقني والمهني وذلك من خلال رفد أصحاب القرار في وزارة التعليم العالي و هيأة التعليم التقني بالمعلومات و المعطيات التي سوف تمكنهم من وضع الخطط التطويرية للتعليم التقني والمهني.
2. الداعمون لمؤسسات التعليم التقني و المهني وذلك من أجل معرفة الجوانب التي يجب معالجتها و تطويرها في رفع مستوى مخرجات التعليم التقني المهني.
3. الباحثون وذلك من خلال فتح آفاق جديدة أمام الباحثين و المهتمين بالتعليم التقني و المهني وذلك من خلال متابعة نتائج الدراسة وتوصياتها.

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحليل الادبيات و التجارب والخبرات السابقة التي تناولت التعليم التقني و المهني محليا وإقليماً بغرض مقارنة واقع التعليم التقني والمهني في ليبيا بالسياقات التربوية المتنوعة.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة جلال و محمد(1999) إلى التعرف على البرامج المختلفة للتعليم التكنولوجي في كل من اليابان وألمانيا وفرنسا ومقارنتها بما هو متبع بالمعاهد الفنية في مصر و استخدمت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج المقارن و أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فجوة بين البلدان العربية ودول العالم المتقدمة صناعيا ووضعت الدراسة إطاراً عاما لاستراتيجية مقترحة طويلة المدى تتم في ثلاث مراحل و تضمنت الاستراتيجية (21) مساراً يبدأ بتطوير الثانوية العامة و تنتهي بلا مركزية التنفيذ ، كما اقترحت الدراسة نموذجا تقنيا للكليات المقترحة. (جلال و محمد: 1999: 44)

بينما هدفت دراسة الرملي وأبو(2001) Abu & Ramlee إلي جعل ماليزيا في مصاف الدول المتقدمة في إنتاج التكنولوجيا ، وقد أسفرت نتائج الدراسة التحليلية إلي أن عنصر الكونية واقتصاد المعرفة يتطلب زيادة مهارات القوي العاملة في استخدام تكنولوجيا الوسائط المتعددة وزيادة التنافسية لتحويل ماليزيا إلي مجتمع مؤسس على المعرفة ، وبمعني آخر فإن تأثير الكونية و الاقتصاد المعرفي أدى إلى وعي متزايد بالحاجة إلي إصلاح أنظمة التعليم التقني والمهني و التدريب فيها VET (**Abu & Ramlee :2001 :13**) ،

اما دراسة ليو (2001) Liu فقد هدفت هذه الدراسة إلي كيفية تطوير التعليم المهني في الصين وإعادة تشكيله على مدى العشرين سنة الماضية و يتدرج هيكليته في عدة مستويات تبدأ من المستوى الأول إلي المستوى الأعلى والتي ترتبط بالقطاعات الصناعية و ترتبط بالتعليم الثانوي المهني الأعلى منذ عام 1980 ، بينما تم البدء بالتطوير الفعلي للتعليم العالي في نظام التعليم المهني منذ 1994، و في عام 1998 بدأ الاهتمام بتسهيل التواصل و الاتصال مع التعليم التقني والتعليم العالي ، و قد أظهرت الدراسة عدم رغبة القطاع الخاص في التعاون مع نظام التعليم المهني ومخرجات التعليم المهني لأنها لا تلبي احتياجات سوق العمل وهيكلية التعليم المهني غير محكمة التشكيل (Liu :2001 :157-163)

وفي دراسة أبو عاصي (2003) سعى الباحث إلى التعرف على واقع التعليم التقني في محافظات غزة ومعوقات تطويره وقد أظهرت الدراسة أن هناك معوقات بيئية و اجتماعية موروثة تتمثل في نظرة المجتمع الدونية لخريجي هذا النوع من التعليم وكذلك ارتباطه بالحرف اليدوية في أذهان الناس ، وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكلية التعليم المهني وبرامجه (ابو عاصي :2003: 25).

بينما في دراسة عبد العزيز (2004) فقد سعى الباحث إلى وضع مقترح لتطوير التعليم العالي التكنولوجي في مصر وتناولت الدراسة المستحدثات العالمية و الإقليمية و المحلية وطبيعة تأثيرها على منظومة التعليم العالي التكنولوجي ودراسة نماذج عالمية منتقاه و تحديد أهم إشكالياته وأظهرت نتائج الدراسة أن التعليم العالي التكنولوجي بمصر يعاني من قصور في جميع عناصر منظومته التعليمية والإدارية هذا بالإضافة إلي الفصل بينه و بين سوق العمل وتهميش البحث التطبيقي. (عبد العزيز: 2004: 5-6)

و بينت دراسة فريتاكون و روزيز (2005) Vertakon& Rousseas أن التعليم و التدريب المهني في اليونان آخر ما يلجأ إليه الشاب بالرغم من جهود الدولة المستمرة لرفع التعليم و التدريب المهني كخيار يساوي غيره من الخيارات الأخرى المتاحة للشباب ، فبالرغم من أن نتائج الأبحاث بينت أن خريجي التعليم والتدريب التقني و المهني يواجهون صعوبات أقل في إيجاد العمل أكثر من غيرهم من خريجي التعليم الأكاديمي العام.(Rousseas & Vertakon : 2005)

وفي دراسة مقدادي (2007) هدف الباحث الى الكشف عن واقع التعليم المهني في الأردن وأهم مشكلاته ، واتجاهات تطويره ، و لتحقيق هدف الدراسة تم تصميم ثلاثة مقاييس : مقياس واقع التعليم في الأردن ، و مقياس للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في الأردن و مقياس للاتجاهات المستقبلية للتعليم المهني في الأردن ، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن واقع التعليم المهني في الأردن جاء متوسطاً و لا تختلف تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني باختلاف

خبراتهم و تخصصاتهم بينما تختلف باختلاف نوعهم (جنسهم) و تمحورت أهم مشكلات التعليم المهني في الأردن في المجال الاجتماعي و الاقتصادي خاصة ما يتعلق بالنظرة الدونية للتعليم المهني ، كما كشف الدراسة أن هناك اتجاهات ايجابية لتطوير التعليم المهني في الأردن. (مقدادي :2007: 8-9)

وفي دراسة الحداد (2012) هدف الباحث إلى الخروج بآليات لتحسين أداء كليات المهن التطبيقية في جامعة بوليبكنك بفلسطين في ضوء استراتيجية للكلية تتوافق و الاستراتيجية الوطنية للتعليم و التدريب المهني و التقني للعام 2010 ، حيث استخدمت الباحثة المنهج الكيفي في هذه الدراسة والمعتمد على المقابلات الفردية و الجماعية وقد خلصت الدراسة إلى أن عملية التخطيط الاستراتيجي المستخدمة في الكلية تعاني من عدم وجود الدعم الكافي لها وبالتالي ضعف عام في آليات التخطيط بشكل عام بالإضافة إلي النظرة الدونية التي يعاني منها الطلبة تجاه التعليم و التدريب المهني والتقني. (الحداد:2012 : 4-5)

وهدفت دراسة حلبي (2012) إلى تحديد واقع التعليم التقني في سوريا و الوطن العربي بشكل عام وتحديد أهم المشكلات و التحديات التي يواجهها هذا النوع من التعليم وقد اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في القسم النظري للدراسة وإجراء دراسة ميدانية على مدارس التعليم الثانوي المهني و التقني للفرعين (صناعي – نوعي) في محافظة أدلب وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية :

1. لا ينتسب معظم طلاب التعليم المهني و التقني إلى هذا النوع التعليم عن رغبة وقناعة لكونهم يشعرون بالحرج وذلك بسبب الفرق العشري بين التعليم العام الأكاديمي ، و التعليم التقني و المهني من خلال درجات الشهادة الإعدادية .
2. هناك جهل بماهية التعليم المهني و التقني ومفهومه ودوره في بناء المجتمع سواء من قبل الطلبة أنفسهم أم من قبل المجتمع وذلك بسبب غياب التوجيه و الإرشاد المهني.
3. لا يوجد ارتباط وثيق للمناهج الدراسية بالواقع العملي للمهنة بالإضافة إلي عدم ملاءمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل ، بالإضافة إلى عدم قدرة خريج التعليم المهني و التقني على المنافسة مع العامل الحر. (حلبي: 2012 : 397)

وفي المؤتمر الوطني الرابع للتعليم و التدريب المهني و التقني – فلسطين الذي عقد في حرم كلية حجاوي التكنولوجي الموافق 2015/4/15م خلص الباحثون المشاركون في المؤتمر إلي التوصيات الأتية :

1. تطوير المناهج وإعداد الكتب اللازمة ومأسسه عملية تدريب الطلبة وتنظيمها لتتناسب مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني وإعطاء حوافز للمؤسسات التي تستقبل الطلبة كالإعفاء الضريبي مثلاً.
2. تفعيل الإرشاد التربوي في المدارس الأساسية و ضرورة مساهمة المناهج في تغيير الصورة السلبية اتجاه أصحاب المهن لتعزيز مفهوم التعليم و التدريب المهني والتقني .
3. توحيد الإطار المسؤول عن نظام التعليم والتدريب التقني والمهني وبناء نظام متكامل هيكليا لهذا النمط من التعليم والتدريب.

4. سن قوانين و تشريعات تنظم عمل قطاع التعليم و التدريب التقني و المهني تبين و تحدد مسؤولية وصلاحيات المعنيين من مؤسسات التعليم و التدريب التقني و المهني ومؤسسات سوق قطاع العمل .
5. وضع استراتيجية خاصة بتأهيل الكوادر البشرية في مؤسسات التعليم و التدريب التقني و المهني لمواكبة التطورات التكنولوجية بما في ذلك تدريب المدربين في سوق العمل لاطلاعهم على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة لنقلها للطلبة .
6. إنشاء صندوق وطني لإقراض الطلبة لتعزيز فرص التدريب وإيجاد التشريعات اللازمة لتفعيله ودعمه من خلال مساهمة أصحاب العمل و المجتمع المحلي و الخريجين (استناداً للاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني) و تعزيز متابعة تطبيق الاستراتيجية و نشر نتائجها و تفعيل المساءلة لتوفير فرص نوعية ومتخصصة لغير المقتدرين .
7. تفعيل حوكمة نظام التعليم و التدريب التقني و المهني وإشراك الشركاء الاجتماعيين من قطاع خاص ونقابات عمالية ومقدمي خدمات التعليم والتدريب التقني و المهني في الهياكل و المستويات المختلفة من صناع القرار وتنفيذ القرارات الوطنية ذات العلاقة بالحوكمة .
8. تفعيل نظام التعليم والتدريب المرتبط بمفهوم التلمذة المهنية وسن التشريعات والقوانين لتسهيل عملية تطبيق هذا النظام.
9. توفير بيئة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم التقني و المهني وفي سوق العمل .
10. اعتماد الإطار الوطني وتفعيله للمؤهلات لدعم صياغة نتائج التعليم من حيث المؤهلات وفق معايير التصنيف و التوصيف الفلسطيني المبني على أساس التصنيف العربي للمهن . (المؤتمر الوطني الرابع للتعليم و التدريب المهني و التقني: 2015 : 105 -106)

هذا ما يتعلق بالدراسات على المستوى العربي والإقليمي ، أما على المستوى المحلي فقد استعرض المغربي و الودان (2009) في هذه الورقة تقارير التنمية و التنمية البشرية حول واقع التدريب المهني في الدول النامية وأهداف التدريب و الأوضاع و المؤشرات العامة لعملية التدريب في ليبيا كما قام باستعراض معوقات التخطيط للتعليم العالي و المشروعات الصغيرة و المتوسطة في ليبيا ودورها في توفير فرصة عمل لليبيين وقد توصل الباحث إلى أن اسباب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم و التدريب المهني واحتياجات سوق العمل ما يلي :

1. عدم التنبؤ والاستعداد للزيادة السكانية السنوية مما ينعكس على وفرة مخرجات التعليم العالي كقوة متعلمة أو الاستعداد لاستقبال هذه الأعداد بمؤسسات التعليم العالي .
2. القصور في وفرة المؤسسات الخدمية كسوق عمل مناسبة لعائد مخرجات التعليم العالي
3. تدفق العمالة الوافدة لتحل محل العمالة المحلية دون سياسة تخطيطية محكمة.
4. جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم او التدريب.

5. القصور في رسم السياسات التي تقوم على الشمول والتكامل والمرونة والتفاعل مع سوق و احتياجاته مع خطط التنمية الشاملة و إغفال دور مجتمع الأعمال و القطاع الخاص.
6. عدم قيام مؤسسات التعليم والتدريب في ليبيا بالخروج من الشكل التقليدي لمنظومتها و التحول إلي مفهوم التعليم و التدريب الذي لم يعد يكتفي بتخريج أفراد تعرفوا على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمعارف و العلوم وإنما المطلوب امتلاك هذه المخرجات القدرة على اكتساب المهارات التي تتناسب مع حاجاتهم وحاجة المجتمع. (المغربي و الودان : 2009: 74-95)

وفي دراسة الوسيع وعوين (2014)استعرض الباحثان في هذه الورقة الإجراءات واللوائح و التشريعات المنجزة في مجال التعليم و التدريب المهني وكذلك أوجه القصور و التحديات و الصعوبات التي تواجه التعليم و التدريب المهني في العالم العربي ، كما قام الباحثان باستعراض الجهود الايجابية التي قامت بها ليبيا لتوثيق العلاقة بين مؤسسات التعليم و التدريب المهني وسوق العمل. (الوسيع وعوين : 2014 : 1-35)

كما تم في دراسة أبوراوي (2014) استعراض التعليم الفني وواقعه ومشاكله في ليبيا وقد أوصي الباحث بالتوصيات الأتية :

1. إنشاء نظام تعليم فني وتدريب مهني موجه لسوق العمل المحلي
2. إنشاء إطار قانوني لأنظمة التعليم الفني و التدريب المهني.
3. تطوير وتحديث عناصر العملية التعليمية و التدريبية.
4. توضيح سياسات التعليم ورصد موارد مالية معتبرة من أجل تحسين وضعية الاستاذ وتوفير المناهج الحديثة الجيدة و المعدات و الوسائل التعليمية .
5. تأسيس إدارة قوية و غير مركزية لكي يتمكن التعليم الفني و التقني من التطور والتقدم (ابوراوي : 2014 : 120 – 131)

اما في دراسة أحميدة و عقيلة (2014) فقد استهدف الباحث في ورقته البحثية تحديد طبيعة وأشكال العلاقة بين منظمات الأعمال و القطاعات الانتاجية والخدمية (القطاع العام و الخاص) ومؤسسات التعليم التقني الحكومية بليبيا وكيف يمكن تعزيز هذه العلاقة و تطويرها لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي و الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي الليبية لتحقيق معايير الجودة و الاعتماد الأكاديمي و تقديم برامج ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر و تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل (أحميدة وعقيلة 2014 : 79 – 95).

وسلطت دراسة فرحات وآخرون (2014) الضوء على أهمية التعليم المتوسط الفني و التعليم العالي وذلك من خلال استعراض الباحث لعدة محاور هي :

1. مؤسسات التعليم الفني و التعليم العالي التقني.
2. المناهج التعليمية و أعضاء هيأة التدريس.
3. استراتيجيات التخطيط في التعليم الفني المتوسط و العالي للتطوير و التمويل.

وقد أوصى الباحث في ورقته البحثية بالآتي:

1. التعاون مع بعض المراكز لتعليم اللغة الانجليزية المرموقة بهدف رفع مستوي اللغة الانجليزية لدي المدربين و أعضاء هيأة التدريس بمختلف المستويات.
2. إنشاء مكتبات على مستوى عال تتميز بجودة الكتب العلمية التي تخدم الطالب في إنجاز البحوث العلمية و تخدم اعضاء هيأة التدريس في إعداد المناهج التعليمية.
3. إنشاء شبكة محلية لمواقع تواصل اجتماعي تربط ما بين المعاهد العليا و الجامعات في ليبيا تمكن الطالب من التواصل وتبادل المعلومات والمعرفة العلمية لأعضاء هيأة التدريس من تبادل الأفكار التي تهدف إلى تطوير مستوي التعليم في ليبيا.
4. إعادة النظر في بعض اللوائح و القوانين المختصة بطلبة ونظام التعليم بما يتماشى مع النظرة المستقبلية لجودة التعليم .
5. تخفيض عدد الساعات التدريسية لأعضاء هيأة التدريس من 24 ساعة إلي 18 ساعة بحيث يسمح هذا التخفيض بالتعاقد مع اعضاء هيأة تدريس جدد وتقليل عدد المتعاونين.
6. تطوير الخطط الدراسية واعتماد مناهج جديدة تتفق واحتياجات المجتمع وخطط التنمية ومطابقة لمعايير الجودة من حيث التطوير لمحتواها العلمي.
7. الاهتمام بالجانب الصحي وذلك بتوفير التأمين الصحي لأعضاء هيأة التدريس والموظفين والعاملين لتلقي الخدمات الصحية للمحافظة على صحتهم وبالتالي الحد من الانقطاع عن العمل بحجة المرض ويشعر جميع العاملين في المنظومة التعليمية برضا لاهتمام الوزارة بهم و الحفاظ على صحتهم.
8. الاهتمام بمشاريع التخرج و توثيقها توثيقا الكترونيا (إنشاء مكتبة رقمية) تحفظ الحقوق الملكية الفكرية وتمنع تكرار المشاريع والاستفادة من المشاريع ذات الطابع الإبداعي. (فرحات وآخرون:2014: 69-103)

وفي دراسة محمود (2015) حاول الباحث التعرف على مدى تطبيق التخطيط الاستراتيجي في كليات التعليم التقني ، كما هدفت إلي التعرف على مدى تطبيق محاور الجودة الشاملة بكليات التعليم التقني كما يراها أعضاء هيأة التدريس فيها ، كما هدفت هذه الورقة إلى التعرف على أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على محاور الجودة الشاملة بكليات التعليم التقني كما يراها أعضاء هيأة التدريس فيها ، وذلك بالتركيز على المحاور(توصيف المناهج والنظم واللوائح و الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات وأعضاء هيأة التدريس) كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مفهوم التخطيط الاستراتيجي على محاور الجودة الشاملة.

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس وتم اختيار عينة عشوائية بلغ حجمها (90) واستخدم الباحث الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) توصل الباحث إلي النتائج الأتية:

1. أن كليات التعليم التقني تطبق مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومحاور إدارة الجودة الشاملة الخاضعة للاختبار و التحقق و المتمثلة في (توصيف المناهج والنظم واللوائح و الوسائط التعليمية و تقنية المعلومات وأعضاء هيأة التدريس) حيث كانت نتيجة التطبيق بدرجة متوسطة.
2. أظهرت الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتخطيط الاستراتيجي على محاور الجودة الشاملة.
3. كما أظهرت الدراسة عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمفهوم التخطيط الاستراتيجي على تطبيق محور الوسائط التعليمية وتقنية المعلومات. وقد أوصي الباحث في ورقته بـالآتي:

1. زيادة الاهتمام بمفهوم التخطيط الاستراتيجي لدى كليات التعليم التقني بشكل خاص ووزارة التعليم العالي الليبي بشكل عام حتى يكون هناك وضوح للرؤية والأهداف و الغايات المستقبلية لجميع المستفيدين و القائمين على هذا القطاع الحيوي.
2. إجراء تغييرات جوهرية في محور البرامج التعليمية و المتمثلة في (النظم واللوائح) لكي تتفق مع متطلبات محاور الجودة الشاملة.
3. اهتمام الإدارة العليا بتصميم البرامج التعليمية وتوصيفها وفقا لمتطلبات سوق العمل المستهدفة في قطاع التعليم.
4. إنشاء إدارة للتخطيط الاستراتيجي في الجامعات والكليات التابعة للهيأة الوطنية للتعليم التقني والفني لضمان نجاح التطبيق الفعال للتخطيط الاستراتيجي وربطها بإدراة ضمان الجودة وتقييم الأداء على العمل المشاركة في صياغة رؤية مشتركة وموحدة.
5. زيادة اهتمام الباحثين بموضوع التخطيط الاستراتيجي ودوره في تطبيق محاور الجودة الشاملة في قطاع التعليم بشكل عام وفي الجامعات الليبية بشكل خاص (محمود : 2015 : 29 – 51)

من خلال استعراض الدراسات السابقة في مجال التعليم التقني و التدريب المهني لوحظ قلة الدراسات في هذا المجال خاصة على المستوى المحلي ، لكن من خلال الدراسات القليلة التي وجدت تبين اجماع أغلبها على أهمية التعليم التقني و التدريب المهني وعلى حتمية الاهتمام بمؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني وربط التخصصات بقطاعات الإنتاج والخدمات والمؤسسات الاقتصادية حتي تستطيع الدولة أن تأخذ مكانها على أجندة التصنيع وإنتاج التكنولوجيا و تنفيذ خططها التنموية ، وتناولت الدراسات السابقة في مجملها واقع التعليم التقني و المهني وبرامجه وتطويره و المستجدات الكونية و الأعداد و التدريب وأسفرت نتائجها عن وجود هوة غائرة بين البلدان العربية ودول العالم المتقدم في المجال التقني وأن ثمة قصور واضح في جميع مكونات المنظومة التعليمية و الإدارية للكليات والمعاهد والمراكز التقنية .

ويستفيد البحث الحالي من هذه الدراسات في تأكيد أهميته وعرض ملامح خلفيتة و توثيق نتائجه.

مفهوم التعليم التقني والمهني :

التقنية أصلها في اللاتينية تكنولوجيا و تعني عمل شيء ما بإتقان وبذلك فان التقنية في مضمونها العام والشامل تمثل التجهيزات و الأساليب الفنية اللازمة لإنجاز عمل ما بمهارة ، و التعليم التقني هو البرامج و الخطط المنفذة لأجل تحقيق هذه المعرفة المهارية في مجال ما (قرمان : 2001 : 15).

يقصد بالتعليم التقني والمهني كما طرح في مؤتمر التعليم التقني و المهني في الوطن العربي " ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي و اكتساب المهارات و المعرفة المهنية و التقنية و الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية و الزراعية و الصحية و التجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ و الإنتاج بحيث يكونون حلقة وصل مهمة بين الأطر الفنية العالية الذي تعدهم الجامعات و العمال غير المهرة الذين لم يكتسبوا أي نوع من التعليم النظامي الفني و المهني " (طارق 1998 : 36).

كما يقصد بالتعليم التقني و المهني " ذلك النظام من التعليم الذي يقدم معارف نظرية وتدريبات عملية موجهة لسوق العمل و يشمل على برامج دراسية في كافة مجالات الصناعة و الزراعة و الفندقة و الاقتصاد المنزلي ويقدم من خلال مؤسسات الدولة " (الطويسي : 2013 : 1449).

وقد نصت اتفاقية التعليم التقني و المهني التي اعتمدتها اليونسكو في دورتها الخامسة و العشرين سنة 1989 على "أن التعليم التقني و المهني يعني جميع أشكال العملية التعليمية ومستوياتها التي تتضمن بالإضافة إلى المعارف العامة التكنولوجيات و العلوم المتصلة بها واكتساب المهارات العلمية و العملية و الدرايات بالمواقف و المدارك المتصلة بالمهارات المهنية في قطاعات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية "(اليونسكو : 1995).

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم في المؤتمر العام الدورة (31) المنعقدة في باريس 15 أكتوبر – 3 نوفمبر سنة 2001 التعليم التقني بأنه " جوانب العملية التعليمية التي تتضمن بالإضافة إلي التعليم العام دراسة التكنولوجيا و العلوم المرتبطة بها و اكتساب المهارات و المواقف وضروب الفهم و المعارف المتسمة بالطابع العملي فيما يتعلق بالمهن و العمل في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية " (اليونسكو :2002: 20) .

كما ركزت منظمة اليونسكو في إطار تحديد أهداف التعليم التقني على التطورات المرتقبة نظراً لضخامة التطورات العلمية و التكنولوجية و الاجتماعية الجارية أو المرتقبة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات حيث ينبغي للتعليم التقني أن يكون عنصرا أساسيا في العملية التعليمية في جميع البلدان مع ضرورة إلغاء الحواجز القائمة في مختلف أنواع ومراحل التعليم ومجالاته وبين التعليم التقني وعالم الأعمال وبين المدرسة و المجتمع وذلك من خلال:

- الدمج الملائم للتعليم التقني والمهني في كافة مستويات التعليم
- القضاء على كافة أشكال التمييز بين أنواع التعليم
- إنشاء بِنَي تعليمة مفتوحة ومرنة.
- مراعاة احتياجات الأفراد التعليمية وتطور المهن والوظائف والاعتراف بالخبرة العملية باعتبارها جزءاً من عملية التعليم وتحسين نوعية الحياة من خلال إقامة ثقافة للتعليم تمكن الأفراد من توسيع أفقهم الفكري واكتساب مهارات ومعارف مهنية وتحسينها

باستمرار للمساهمة الإيجابية في المجتمع بهدف استخدام ثمار التقدم العلمي و الاقتصادي و التكنولوجي من أجل الصالح العام.

وبناء على ذلك اتخذت التوصية في الجلسة العامة رقم 19 بتاريخ 2 نوفمبر سنة 2001 بضرورة العمل على تطوير وتحسين التعليم التقني وذلك بدعوة كافة الدول الأعضاء باتحاد جميع الإجراءات التشريعية أو غيرها من التدابير اللازمة لوضع المبادئ المنصوص عليها في هذه التوصية موضع التنفيذ في أراضيها (اليونسكو:2002: 764).

أهمية التعليم التقني والمهني :

مع تطور التعليم التقني وتبني الخطط التنموية الشاملة التي أظهرت تزايد الحاجة إلي الأطر الفنية القادرة على تنفيذ مشاريعها فقد تعاظمت أهمية التعليم التقني و المهني وازدادت الضرورة إليه وذلك للأسباب الأتية:

1. يشبع الاحتياجات البشرية الأساسية للمعرفة ويساعد في الحفاظ على التطوير الشامل وتسريعه.
2. يوفر الاحتياجات الضرورية للأيدي العاملة الماهرة للقطاعات الاقتصادية والصناعية وتطوير المعرفة و المهارات و القدرات الانتاجية للقوي العاملة.
3. يؤثر على الرفاه الاجتماعي من خلال تأثيره ومساعدته في زيادة ربحية الاستثمارات الأخري الاجتماعية والمادية.
4. يعمل على توسيع آفاق التعليم بجعله مدخلا إلى عالم العمل وعالم التكنولوجيا ومنتجاتها وذلك عن طريق دراسة المواد و الأساليب التقنية و عملية الانتاج والتوزيع (الشويخ : 2007 : 65).

وفي ليبيا فإن برامج التعليم التقني و التدريب المهني تهدف إلى :

1. توفير الدراسة النظرية والعلمية لإعداد الفنيين المؤهلين علميا وفنيا على مستوى عال.
2. اكتساب المهارات التقنية في إطار تشغيل وصيانة الآلات والمعدات المتطورة في جميع المجالات المهنية
3. رفع المهارات الفنية للقوى العاملة لزيادة القدرة الإنتاجية .
4. توطين التقنية محليا وتطويرها.
5. إعداد المدربين والرفع من كفاءتهم
6. نشر الثقافة المهنية بشكل جماهيري لتوسيع قاعدة المعرفة ومحو الأمية المهنية (البشتي : 2002: 33) .

واقع التعليم التقني والمهني:

تتباين هياكل التعليم التقني والمهني في الدول العربية من حيث المسميات والمستوي ومكان الإعداد وشروط الدخول والتوجيه الأساسي ويمكن تقسيم مستويات التعليم التقني والمهني إلى:

التعليم التقني : وقد يسمي تعليما فنيا ويتم عادة في كليات أو معاهد بعد المرحلة الثانوية و غالبا ما تكون شروط القبول النجاح في امتحان الثانوية العامة أو الثانوية المهنية ومدة الدراسة (2 – 3) سنوات وبه مستويان :

- تقني عال ومدة الدراسة 3 سنوات غالبا
- تقني مدة الدراسة سنتان

التعليم الثانوي المهني : وقد يسمي التعليم الثانوي التقني أو التكوين المهني و التعليم الفني في بعض الدول ويتم عادة ضمن المرحلة الثانوية العليا حيث يقضي الطالب فترة التعليم و التدريب متفرغا في المدرسة و في أغلب الدول العربية لا تشترط المدراس المهنية التحاق الطالب أثناء العطلات الصيفية في مواقع العمل و الانتاج لتلقي التدريب الصيفي.

التدريب المهني : يجمع التدريب المهني في الدول العربية انماط التدريب المختلفة سواء كان التدريب داخل المدارس ومراكز التدريب فقط أو التدريب الثنائي الذي يجمع بين المدرسة أو المركز ومواقع العمل والانتاج أو التدريب داخل العمل (حلبي : 2012: 409) .

لقد حققت معظم الدول العربية معدلات نمو متناسبة في مختلف المراحل التعليمية وقد أسهم سعي هذه البلدان لتطوير بنية المجتمع إلي اعتماد سيات لتطوير التعليم بشكل عام و التعليم التقني و المهني بشكل خاص حيث شهدت مؤسساته عناية خاصة و تطوراً وتحسناً وترقية لجودته فقد استحدثت خلال العقد الماضي جامعات وكليات تكنولوجية و تقنية بالاعتماد على الخبرات المتوفرة أو الخبرات الدولية وقد نجحت التجارب التي وضعت لها رؤي واضحة لهذا النمط من التعليم و تعثرت بعض التجارب التي ربط فيها التعليم التقني بالتعليم الاكاديمي ولازالت مخرجات هذا النمط محدودة في سوق العمل بالرغم من الحاجة المتزايدة إليه ولازال إسهام القطاع الخاص في استحداث وإنشاء مؤسسات تعليم عال تقني محدودة .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال تطوير أنظمة التعليم التقني من حيث السياسات و الأهداف و البنية المؤسسية و البرامج و الطرق و أساليب التعليم أو التدريب وغيرها إلا أنه لا تزال تحتاج إلى بذل المزيد من الجهد لتحسين نوعية مخرجات التعليم التقني حتى تواكب المستويات العالمية ويلبي احتياجات سوق العمل من المهن و التخصصات الجديدة (العطار : 1994: 58).

الواقع أن التعليم التقني في العالم العربي عموما يعاني من انخفاض في الجانب النوعي من التدريب و التأهيل وذلك يستلزم تضافر الجهود و التنسيق لتطوير المناهج و البرامج إدخال تقنية المعلومات و الاتصالات الحديثة في هذا النوع من التعليم وأن يعمل التعليم التقني في الوطن العربي على إنتاج وصناعة تقنية المعلومات بدلاً من استهلاكها فحسب خصوصا وأنها تواجه تحديات جسيمة فمعظم المشاريع الصناعية و الزراعية و الخدمات الاجتماعية و الصحية و الطبية وبرامج مكافحة الأمية و استغلال الثروات الطبيعية و استثمار العنصر البشري تتطلب أطر تقنية مؤهلة تفوق الحاجة إلى تأمين الموارد المالية و تزداد تلك التحديات بسب تسارع التطور التقني و تشعب التخصصات التقنية (الطاهر : 2010 :50).

التعليم التقني والمهني في ليبيا :

تشرف وزارتان في ليبيا على التعليم التقني حيث يأتي التعليم التقني و المهني تحت مسؤولية وزارة التعليم العالي حاليا وتشرف هيأة التعلم التقني على 488 مؤسسة موزعة بين 16 كلية تقنية و 91 معهد تقني عال و 381 معهد فني متوسط و تمنح هذه المؤسسات الشهادات الأتية : دبـلوم متوسط (مستوى العامل المهني) (دبلوم التقني العالي) (المستوى التقني الفني) (بكالوريوس تقني) (مستوى الاختصاص) وتضم هذه المؤسسات حوالي 133418 طالب سنة

2012 / 2013 أكثر من 90 % منهم داخل المعاهد العليا و المعاهد التقنية المتوسطة وتقدم هذه المؤسسات تعليما و تدريبا في تخصصات عدة مثل الهندسة و الإنشاءات و الهندسة الميكانيكية و هندسة التحكم الآلي و الحاسوب و الزراعة و السياحة و الضيافة و الصيد البحري .

أما التدريب المستمر فتشرف عليه وزارة العمل و التأهيل ويقدم التدريب من قبل حوالي 450 مؤسسة خاصة تركز على دورات تدريبية في اللغة الانجليزية و تكنولوجيا المعلومات والإدارة و في المقابل تدير وزارة العمل و التأهيل 4 مراكز تقدم دورات في البناء و المهن الهندسية وتكنولوجيا المعلومات و الإدارة ، وأكبر هذه المراكز له فروع في 6 مدن ليبية.

وتعمل الوزارتان بشكل منفصل و في الواقع لا وجود لتعاون ولا تبادل للمعلومات أو البرامج التعليمية المقدمة بين الجانبين وكأن التدريب و التعليم لا يمثلان جزءاً من نفس النظام (تورينو :2014 : 5) .

ويمكن القول أن مؤسسات التعليم التقني و التدريب المهني في ليبيا تعاني من بعض التحديات و المشاكل التي أدت إلي تدني مستوي التعليم التقني و المهني بها.

ويمكن إيجاز التحديات و المشكلات التي تواجه التعليم التقني و التدريب المهني في ليبيا في النقاط الآتية :

1. انخفاض الإقبال على التعليم التقني و التدريب المهني نتيجة للثقافة السائدة في المجتمع الليبي حيث يحبذ أولياء الأمور توجيه أبنائهم لمواصلة تعليمهم العالي بالكليات الجامعية وعدم الاقبال على التدريب المهني بالرغم من وجود فيض من العاطلين من خريجي الجامعات.
2. تدني مستوى كفاءة الخريجين من مراكز التدريب الأساسي والمعاهد المهنية والعليا لأسباب مختلفة تتعلق بضعف الترابط مع احتياجات سوق العمل الفعلية وضعف التدريب العملي أثناء الدراسة وعدم مسايرة التطورات الحديثة في عالم الأعمال.
3. عدم استقرار الهيكلية الإدارية وجهات الإشراف على قطاع التعليم التقني والمهني حيث تغيرت جهات الإشراف خلال السنوات الماضية عدة مرات مما أدى إلي إعاقة تنفيذ الخطط و البرامج و تقييمها ومتابعة تطويرها.
4. النقص الحاد في عدد المدربين المؤهلين في المعاهد المتوسطة والعليا ومراكز التدريب الأساسي ، حيث لا تزال المعاهد تعتمد بنسب عالية على المدربين الوافدين من بعض الأقطار العربية ، كما أن معظم المدربين الوطنيين لم يتم تدريبهم أصلا ضمن المواصفات المتعارف عليها ، وبالرغم من وجود (10) معاهد مهنية لإعداد المدربين في ليبيا إلا أن برامج هذه المعاهد لا ترتقي إلي المستوي المطلوب في أعداد المعلم و المدرب التقني الكفء الذي يمتلك المعرفة و المهارات في مجال الاختصاص بالإضافة إلي المواصفات التربوية التعليمية المطلوبة.
5. النقص الكبير في برامج التدريب و التطوير المهني للمدربين و المعلمين التقنين أثناء الخدمة وعدم وجود نظام متكامل للتطوير المستمر لكافة المدربين و العاملين في المراكز و المعاهد المهنية والتقنية بما يحقق استمرار في رفع الكفاءة و تحديث المعلومات و المهارات ومتابعة التطورات التكنولوجية في حقل الاختصاص .

6. المناهج الدراسية قديمة في كافة الاختصاصات بالمعاهد المهنية المتوسطة وعدم تحديثها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في ليبيا.
7. النقض في التدريب الميداني العملي في المصانع و قطاعات العمل قبل التخرج للمتدربين لضعف العلاقة و التنسيق مع أصحاب الورش و المصانع أو مؤسسات الدولة المختلفة (مجلس التخطيط الوطني : 2013 : 46 – 47) .
8. تدني البنية التحتية لبعض المؤسسات التعليمية و افتقارها إلي الشروط الصحية الواجب توافرها طبقا للمواصفات العالمية ، لأن بعض هذه المؤسسات كانت في الأصل مدارس ابتدائية .
9. عدم وضع استراتيجيات واضحة المعالم تهدف إلي التحسين من أداء المؤسسات التعليمية التابعة للتعليم التقني خلال فترات زمنية معينة.
10. الوضع الأمني الذي يعد تحديا كبيرا في الوقت الراهن نتيجة انتشار السلاح مما يتسبب في تراجع مستوى أداء المؤسسات التعليمة و ظهور حالات الخطف و التهديد في غياب الأمن الذي يعد العنصر الأساسي في المرحلة الراهنة.
11. ضعف أداء أعضاء هيأة التدريس وعدم تطوير مهاراتهم ورفع كفاياتهم التدريسية و التدريبية (فرحات وآخرون : 2014 : 100 – 103) .
12. عدم توافر المعلومات و البيانات المفصلة عن احتياجات سوق العمل الفعلية المالية و المستقبلية ومواقع الانتاج المطلوبة مما يؤدي إلي ضعف إعداد برامج التعليم و التدريب التقني و المهني وارتجاليتها.
13. الافتقار للتخطيط العلمي المدروس للتوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم و التدريب من حيث الكم و الكيف ووفقا لحاجة كل منطقة وملاءمتها لها.
14. ضعف الإدارة التعليمية و التدريبية وقصورها وعدم قدرتها على تطوير وتحسين إدارة المؤسسات التابعة للتعليم التقني والمهني.
15. انعدام الخدمات الاستشارية و الارشادية و التوجيهية التي تدعم التعليم والتدريب والإنتاج (الوسيع وعوين : 2014 : 13)
16. سرعة تغير المهن والوظائف وما يؤديه التقدم العلمي والتقني السريع من تغيير في مواصفات أداء المهن وعجز مؤسسات التعليم التقني والمهني عن مواكبة هذا التغير.
17. ضيق مساحة التعليم التقني و المهني ومحدودية أنواعه وتخصصاته رغم التوجهات الجادة في السنوات الأخيرة لتوسيع التعليم التقني والمهني من قبل وزارة التعليم ومن قبل الكليات كمجهود ذاتي (المغربي و الودان : 2009 : 10)

والأهم من كل ذلك الوعي بالمشكلات الواردة أعلاه و العمل على وضع حلول جذرية لها من خلال تحليل الرؤية المستقبلية لأوضاع التعليم التقني و التدريب المهني في ليبيا في ضوء احتياجاته الحالية و المستقبلية.

رابعا: النتائج

بعد عرض ودراسة الأدبيات النظرية و الدراسات السابقة العربية والإقليمية و المحلية و تحليلها توصلت الباحثة إلي مجموعة من النتائج أهمهما ما يلي :

1. تدني مستوي الكفاءة الخارجية والداخلية لبرامج التعليم التقني والمهني في ليبيا وعدم ارتباطها بمتطلبات سوق العمل واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. إحجام الطلاب عن الالتحاق بمؤسسات التعليم التقني والمهني ويرجع ذلك إلي النظرة الدونية للتعليم التقني و المهني حيث يربط الناس هذا النوع من التعليم بالحرف اليدوية.
3. عدم إسهام معظم مؤسسات الإنتاج بالقطاع الخاص في تمويل برامج التعليم التقني و المهني وتردد معظمها في استخدام خريجي مؤسسات التعليم التقني و المهني و تفضيل العمالة الوافدة لأسباب تتعلق بالنوعية أو مستوى الأجور .
4. قلة عدد المعلمين والمدربين الوطنيين في المعاهد والكليات والمراكز التابعة للتعليم التقني والمهني واعتمادها بنسب عالية على المعلمين والمدربين الوافدين من بعض الأقطار العربية.
5. تدني البنية التحتية لمؤسسات التعليم التقني والمهني وافتقارها للشروط و المواصفات العالمية
6. عدم توفر المعلومات والبيانات المتعلقة باحتياجات سوق العمل الليبي وكذلك المعلومات المتعلقة بأعداد الخرجين وتخصصاتهم وعدم حصر الامكانيات الوطنية وموارد المؤسسة التابعة للتعليم التقني والمهني.
7. تدني مستوى الجودة في مؤسسات التعليم التقني و المهني في ليبيا وعدم وجود برامج فعلية لضمان الجودة .
8. تعدد جهات الإشراف على مؤسسات التعليم التقني و المهني في ليبيا حيث تشرف وزارتان على التعليم التقني و المهني في ليبيا دون تنسيق حقيقي أو تعاون يذكر بينهما .

التصور المقترح لتطوير التعليم التقني في ليبيا

أولا : مبررات وضع التصور المقترح:

في ضوء الملاحظات و الدراسات السابقة و في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية و الديموغرافية التي حدثت مؤخراً على الصعيدين المحلي و الاقليمي وما رافقها من حراك مهني و نظراً للزيادة الكبيرة و الفائضة في أعداد الخرجين من التخصصات الأكاديمية ، ونظراً لأغفال برامج التعليم التقني و المهني لمتطلبات سوق العمل الليبي ونظراً للتحديات الاقليمية و العالمية فقد أصبح لزاما على الجهات المعنية أعادة النظر في برامج التعليم بصورة عامة وبرامج ومؤسسات التعليم التقني و المهني بصفة خاصة ولذلك كله فإني أقدم تصوراً نظريا شموليا للتعليم التقني في ليبيا.

ثانيا : مرتكزات التصور المقترح

اعتمدت الباحثة على مجموعة من المرتكزات الأساسية في وضع التصور المقترح أهمها :

1. الدراسات النظرية حيث أشارت الدراسات السابقة المحلية والإقليمية والنظرية إلي أهمية وضرورة تطوير التعليم التقني والنهوض به حتي يستطيع تحقيق أهدافه.

2. ملامح وواقع التعليم التقني والمهني في ليبيا ووضعه الحالي في ظل الظروف الراهنة حيث أكدت نتائج الدراسات السابقة المحلية وجود أوجه قصور ونقاط ضعف متعددة في وظائف وعمليات مؤسسات التعليم التقني والمهني وبرامجه ومعاناته من عدة مشاكل وعوائق.

ثالثا : أهداف التصور المقترح:

الهدف الأول :

زيادة الكفاءة الخارجية الداخلية لبرامج التعليم التقني والمهني وتعزيز ارتباطهما مع متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية واحتياجات سوق العمل وبناء القدرات الوطنية النوعية والكمية في التعليم التقني والمهني ويتطلب تحقيق هذا الهدف اتباع الآليات الآتية :

- تطوير المهارات المستحدثة وتضمينها في برامج التعليم التقني المهني
- تطوير الجوانب المتعلقة بما فيه منظومة التعليم التقني والمهني ويشمل ذلك تعزيز اللامركزية وتمكين مؤسسات التعليم التقني والمهني وتفعيل عنصر المساءلة.
- تحسين الأوضاع التربوية والاقتصادية للمدربين في التعليم التقني والمهني وتطوير برامج تعليمهم وتدريبهم أثناء الخدمة والتأكيد على مواصلة نموهم المهني.
- تعزيز الكفاءة الداخلية لمؤسسات وبرامج التعليم التقني والمهني وجودتها ويشمل ذلك الجوانب الكمية والنوعية المتعلقة بالمدربين والإداريين والمناهج والمباني والتجهيزات و التسهيلات التعليمية و طرائق التدريس و التدريب.
- زيادة الكفاءة الخارجية لمؤسسات وبرامج التعليم التقني والمهني وفاعليتها ويشمل ذلك الارتباط الكمي والنوعي بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني والمهني من جهة واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

الهدف الثاني :

زيادة الالتحاق بالتعليم التقني و المهني بكافة المستويات الأساسية و المتوسطة و العليا لضمان توفير أيدي عاملة ماهرة وتقنية تلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتم ذلك من خلال اتباع الاليات الآتية :

- زيادة الطاقة الاستيعابية للمعاهد التقنية و المهنية المتوسطة بصورة تدريجية و توفير المستلزمات المادية و البشرية من معلمين ومدربين تقنيين وأجهزة ومعدات تدريبية وكتب و مناهج ووسائل تدريب حديثة ومتطورة .
- تنظيم حملات إعلامية مستمرة حول التعليم التقني والمهني وأعداد النشرات الارشادية حول المهن في سوق العمل وإبراز اهمية التعليم التقني والمهن في الاقتصاد الوطني.
- اتاحة الفرصة لكافة الراغبين في الالتحاق بالتعليم التقني وإزالة كل العوائق التي قد تمنع البعض من تحقيق رغباتهم وذلك بتبني نظم تعليمية مرنه مع الاستفادة من الوسائل التقنية الحديثة لنشر التعليم التقني في كافة المناطق وخاصة النائية منها.

الهدف الثالث :

تطوير دور القطاع الخاص وتوسيعه تحسين كفاءته وفاعليته في التخطيط وضبط الجودة وترشيد إسهام القطاع الخاص في تمويل خطط وبرامج ومشاريع التعليم التقني والمهني ويتم ذلك من خلال الآليات التالية.

- تشجيع المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص وتعزيز قدراته وتفعيل دوره في لجان ونشاطات التخطيط ورسم سياسات التعليم التقني والمهني .
- دعوة القطاعين العام والخاص بتأسيس مؤسسات التعليم التقني والمهني.
- زيادة قناعة مؤسسات المجتمع بتحمل الجهات المستفيدة من العمالة التقنية والمهنية تكلفه إعدادها.
- منح الحوافز والإعفاءات الضريبية للقطاع الخاص المشارك في تنمية الموارد البشرية بصفة عامة وفي التعليم التقني والمهني بصفة خاصة.

الهدف الرابع :

تطوير القدرات الوطنية لإعداد معلمي التعليم التقني ومدربيه ذوي كفاءة ومهارة عالية للعمل في مراكز التدريب الأساسي و المعاهد المهنية و المتوسطة و العليا وذلك من خلال الآليات الآتية :

- تنظيم برامج خاصة في معاهد إعداد المدربين يقبل فيها خريجو المعاهد المهنية و التقنية العليا بهدف إعداد المعلمين و المدربين التقنيين للمراكز و المعاهد المتوسطة بما يتماشى مع المناهج المعتمدة في تلك المعاهد وحسب الاختصاصات واحدث المستجدات العلمية التقنية.
- تنظيم برامج خاصة لإعداد المدربين للمعاهد العليا يقبل فيها خريجو الجامعات بما يتماشى مع المناهج المعتمدة في المعاهد العليا وحسب الاختصاصات.
- وضع نظام للتدرج المهني والوظيفي للمعلمين والمدربين التقنيين يرتبط بالتطوير المستمر والمشاركة في الدورات التدريبية.
- تدريب المدربين في هذه المراكز على أحداث أساليب التدريب بالاستعانة بالخبرات العالمية.

الهدف الخامس :

تطوير البنية التحتية للمراكز و المعاهد المهنية و التقنية المتوسطة و العليا وتوفير المباني و الورش و المختبرات و المكتبات ومواد التشغيل ويتم ذلك من خلال :

- تشكيل فرق عمل من قطاع التعليم والتدريب وسوق العمل لتقييم واقع المعاهد التقنية و المهنية المتوسطة والعليا.
- إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمراكز والمعاهد التقنية والمهنية القائمة على أساس الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي واحتياجات التنمية.
- دراسة أمكانية مشاركة القطاع الخاص في فتح المعاهد التقنية والمهنية بعد الحصول على الترخيص والاعتماد من الجهة المشرفة على التعليم والتدريب التقني والمهني.

الهدف السادس :

دعم الامكانيات الوطنية والمؤسسية وتطويرها في تطوير نظم معلومات الموارد البشرية و استعمالها و الاستفادة منها في التخطيط و رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات و البحث والتطوير خاصة في مجال التعليم التقني و المهني ويتم ذلك من خلال :

- تعزيز الإمكانيات المؤسسية و تشمل الإدارية والفنية والجوانب المتصلة بقوة العمل لدي هيأة القوى العاملة و المنظمات التي تزود النظام الوطني بالمعلومات مثل : مركز الاحصاءات العامة و وزارة التعليم التربية والتعليم و مؤسسة التدريب المهني ومؤسسة الضمان الاجتماعي.
- تشجيع استعمال التقنيات الحديثة للوصول إلي المعلومات وجمعها ومعالجتها ونشرها على المستويات الوطنية و القطاعات المختلفة.
- تنمية الوعي وتعزيز ثقافة رسم السياسات والاستراتيجيات واتخاذ القرارات بناءً على المعرفة الناجمة عن معلومات موثوقة وخاصة في المجالات المتصلة بالتعليم و التدريب التقني و المهني.

الهدف السابع :

ضمان الجودة في التعليم التقني و المهني من حيث تحقيق مستوى المهارات و المعارف لدى كل الخريجين من المراكز و المعاهد المتوسطة والعليا المستهدفة و المطلوبة في سوق العمل وذلك من خلال :

- العمل على تطوير أساليب التدريس الحالية وضمان جودة أداء المعلمين والمدربين وجودة التقويم بالمعاهد المتوسطة والعليا.
- العمل على تزويد مؤسسات التعليم والتدريب المهني بالتقنيات والأجهزة الحديثة و اعتبارها عنصر اساسيا في أداء المعلمين و المدربين.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورفع مهارات استخدام الحاسب الآلي لدى أعضاء مؤسسات التعليم التقني والمهني.

الهدف الثامن :

تحديث الهياكل التنظيمية والإدارية وتطويرها لمؤسسات التعليم التقني والمهني بحيث تضم ممثلين للقيادة العليا ومجلس الوزراء والهيئات العليا و القطاع الخاص وبحيث تتفاعل هذه الجهات في تنظيم نقل التقنية وإبرام اتفاقيات التعاون الدولي التقني ويتفرع من هذا الهيكل وحدات ومراكز تنظيمية ملحقة بالمعاهد و المراكز التقنية المتوسطة والعليا تدعم الابداع والمبدعين وتعمل على تحويل هذه المؤسسات إلي نظام وطني للتجديد و الابتكار وتزويد المجتمع بما يحتاجه من أطر فنية و تقنية ومهنية داعمة لعملية التنمية بها وتتم ذلك من خلال الآليات الأتية:

- وضع تصور لتعديل الهيكل التنظيمي لإدارة التعليم التقني والمهني من قبل وزارة التعليم التقني والمهني.

- دراسة مفردات الهيكل التنظيمي (المهام و المسؤوليات و السلطات والتوصيف الوظيفي) وتحديد نقاط القوة و الضعف في كل وحدة إدارية.
- حصر جميع العاملين داخل إدارة مؤسسات التعليم التقني والمهني وتحديد كفاءتهم ومستوى أدائهم وإعداد برامج تدريبية في مستوى احتياجاتهم التدريبية لرفع كفاءتهم.
- إعداد قاعدة بيانات بالموارد البشرية الموجودة وتقييم ودراسة مدى كفاءة أداء الخدمات الإدارية والتنظيمية داخل إدارة التعليم التقني والمهني.
- إدخال ميكنة النظام الإداري الخدمي عن طريق توفير الأجهزة الالكترونية وتخزين المعاملات الإدارية الكترونيا

رابعا : معوقات تنفيذ التصور المقترح :

توجد مجموعة من المعوقات قد تحول دون تطبيق التصور المقترح وقد تزول إذا ما وجدت قيادة قوية جادة قادرة على التغلب عليها من بين هذه المعوقات:

1. المركزية الشديدة وعدم مشاركة وزارة التربية و التعليم في تبني هذه التجديدات مما يجعلها تقف بعيدة عن مواقع التنفيذ .
2. وجود وزارتين تشرفان في ليبيا على التعليم التقني والمهني والفصل التام بينهما وعدم وجود تعاون وتبادل للمعلومات والبرامج بينهما.
3. الضعف في بنية نظام المعلومات في قطاع التعليم بشكل عام و إداراته خاصة في التعليم التقني و المهني واعتماده على أساليب تقليدية في عملياته المحدودة وندرة البيانات و المعلومات على نحو دقيق وسريع وذلك لقلة توافر أنظمة معلومات فيه .
4. عدم استقرار الوضع الأمني واستمرار الصراعات في ليبيا.

الخاتمة

إن التطورات و التغييرات التي حديث سريعا في وقتنا الحاضر تحتم على مؤسسات التعليم التقني و التدريب المهني في ليبيا ضرورة الانفتاح أكثر على مجتمع سوق العمل من خلال تحقيق هذه المؤسسة لأهدافها و التي من بينها خدمة المجتمع ككل ، وهذا يتطلب من هذه المؤسسات الارتقاء و التطوير بأعضائها في السلم الاجتماعي و تطوير مناهجها وقياداتها حتي تتمكن من التفاعل مع المجتمع و تتحسس مشاكله وتتعرف على مصادر التأخر و التدني فيها عن طريق ربط الأبحاث بالواقع وحتى تتمكن من وضع استراتيجية واضحة المعالم للتعليم التقني والتدريب المهني وربطها بسوق العمل الليبي و العمل باستمرار على تطوير برامجها وتغيير واقعها الحالي للأفضل.

المصادر

1) أحميدة ، عطية السنوسي ، و المهدي، أبوبكر عقيلة ، 2014 . دور القطاع العام والخاص في تطوير التعليم التقني في ليبيا . مجلة العلوم التقنية (stj)
2) البنك الدولي (2010) . مراجعات لسياسات التعليم والتعليم العالي في مصر ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
3) البشتي ، عواطف ، 2002 ، تقرير فني حول النظام التعليمي والتدريبي في الجماهيرية العظمي ، ورشة العمل الاقليمية حول تعزيز مشاركة الفتيات والنساء في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دبي 5 – 8 /5/ 2002 .
4) الشويخ ، عاطف ، 2007 ، واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين.
5) تورينو ، 2014 ، عملية تورينو 2004 ليبيا ، تقرير مقدم من قبل منير البعثي منسق أنشطة المؤسسة الأوربية للتدريب في ليبيا بمشاركة لجنة وطنية أشرفت عليها الهيئة الوطنية للتعليم التقني و الفني في ليبيا ، 2014 .
6) جلال ، عبد الفتاح أحميد و رويدة ، صبحي محمد 1999 ، الكليات التكنولوجية استراتيجية جديدة لإعادة بناء وتنظيم المعاهد الفنية الصناعية بمصر في ضوء وتجارب الدول المتقدمة ، ورقة عمل في مؤتمر تطوير التعليم الجامعي ، عقد بجامعة القاهرة من 22 – 24 مايو ، الجزء الأول ، القاهرة .
7) الحداد ، منال عبد الحفيظ ، 2012 ، تحسين أداء الكليات التقنية في ضوء استراتيجية التعليم و التدريب المهني و التقني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخليل ، فلسطين.
8) الخطيب ، محمد بن شحات ، 1995 ، الأصول العامة للتعليم الفني و المهني ، دراسة استراتيجية للتعليم التقني و المهني ومشكلاته ، مكتب التربية العربي لدول الخليج .
9) أبوراوي ، علي محمد ، 2014 . دور التعليم التقني في التنمية الشاملة في ليبيا، مجلة العلوم التقنية ، stj www.stj.com.ly .
10) طارق ، العاني علي وغانم سعد الله حساوي ، 1998 ، التعليم الفني والمهني في الوطن العربي ، المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، تونس.
11) الطويسي ، أحمد عيسي ، 2013 ، الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من جهة نظر الخبراء في الأردن ، مجلة دراسات للعلوم التربوية ، (40)، (2)، الجامعة الأردنية، الاردن.
12) أبو عاصي ، حمدان ، 2003 . معوقات تطوير التعليم التقني في محافظات غزة وآليات عمل مقترحة لمواجهتها ، ورقة عمل مقدمة إلي ورشة (التعليم التقني في فلسطين الواقع والطموح) ، كلية فلسطين التقنية .
13) عبد العزيز ، أحمد محمد محمد ، 2004 ، رؤية مقترحة لتطوير التعليم العالي التكنولوجي في مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس ،كلية التربية ، القاهرة .
14) العطار ، محمد صابر ، 1994، كفاية التعليم الثانوي الصناعي في ضوء المتغيرات المجتمعية ، مجلة التربية والتنمية ، (7) ، القاهرة ، مصر.

15) الطاهر ، الرشيد محمد ، 2010، دور التعليم التقني و المهني في تنمية المجتمع ، المجلة العربية للتعليم التقني، مجلة علمية محكمة تصدر دوريا عن الاتحاد العربي للتعليم التقني، المجلد 22 ، العدد 2.

16) فرحات ، محمود سالم رزق ، يوسف عامر عريبي ، علاء صالح الزوي ، 2014، التحديات التي تواجه التعليم المتوسط الفني والتعليم العالي بين الواقع و الطموح لمستقبل أفضل ، مجلة العلوم و التقنية stj

17) قرمان ، فرج أحمد ، 2001 ، تقنيات التعليم و تعليم التقنية ، ورقة لندوة التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين ، كتاب الندوة الأول ، هون ،ليبيا.

18) ليبيا ، مجلس التخطيط الوطني ، 2008 ، التقرير النهائي لليبيا 2025 رؤية استشرافية ، ثقافة نهوض .

19) مقدادي ، عمر مقداد يحيي ، 2007 ، التعليم المهني في الأردن ، مشكلاته واتجاهات تطويره ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، السودان.

20) المؤتمر الوطني الرابع للتعليم و التدريب المهني و التقني ، 2015 ، كلية هشام حجاوي التكنولوجي ، المؤتمر الوطني للتعليم والتدريب والتقني بفلسطين في الفترة ، 15 نيسان 2015 .

21) المغربي ، مرعي عبد الله . وابوبكر محمد الودان ، 2009 ، معوقات المواءمة بين مخرجات التعليم و التدريب المهني واحتياجات وشروط سوق العمل ، بحث مقدم للندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل ، برعاية منظمة العمل العربية ، القاهرة.

22) محمود ، مصطفي عبد الله ، 2015 ، مدي تطبيق كليات التعليم التقني الليبية للتخطيط الاستراتيجي وأثره في تفعيل محاور الجودة الشاملة منها – دراسة ميدانية على كليات التعليم التقني بمدينة طرابلس ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد 8 ، العدد 21 ، 2015 .

23) مجلس التخطيط الوطني ، 2013 ، مشروع استراتيجية التمكين و التنمية البشرية ، الجزء الأول ، الإطار الكلي للاستراتيجية للتمكين والتنمية البشرية 2013 .

24) الوسيع ، نجية ناجي أحمد ، ومروة حسين علي عوين ، 2014 ، التعليم والتدريب التقني والمهني في ليبيا ومدي ملائمته لسوق العمل ، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث (تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص) المنعقد في الفترة من 28 ابريل إلى 1 مايو ،عمان ،الاردن.

25) اليونسكو ، 2002 ، قرارات وتوصيات منظمة اليونسكو ، سجلات المؤتمر العام للدورة 31، 2002 .

المصادر الأجنبية

26) Liu, Yufeg (2001), "The Reform and Development of the (VE) System in China" The ERIC. Database, ED 456290. Ministry of labor (2010). "TVET Strategy"157-163

27) Ramlee Mustafa &Abdullah Abu." Globalization and Its Impact on Technical-Vocational Education and Training in Malaysia" paper presented at the Annual conference of Association for career and Technical Education (7 sth ،New or leans، LA /.December ،2001 >13-16

28) Vertakon, Vassileia, Rousseas, Panagiotis (2003). Vocational education and Training in Greece, The ERIC Database ED .475119 ..